التقرير اليومي

2007/4/25

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

أمن بغداد والمجتمعات المغلقة

بقلم أنطوني كوردسمان؛ CSIS؛ 20 نيسان 2007

إنّ الإعلان بأنّ الولايات المتّحدة تسعى لتوفير الأمن لثلاث مناطق سنية مضطربة– الأميرية، الخضراء، الأعظمية– بشكل يكون معادلاً للمجتمعات المغلقة قد يثبت بأنه البعد الأساسي في تحديد ما إذا كان المجهود المبذول حالياً لتأمين بغداد يمكن أن ينجح. كما يوضح، على كل حال، مستوى المشاكل المتضمنة حتى في جلب الأمن المحدود للمدينة.

إنّ بغداد مدينة واسعة وممتدة. وتقدّر مصادر مختلفة بأنّ عدد سكانها هو ما بين 5 الى 7,5 ملايين نسمة. وتعتمد كثير من الأمور على ما إذا كان هذا التقدير يغطي حدود المدينة أم أنه يغطي منطقة بغداد الكبرى. فالمدينة مقسمة بطرق رئيسية قليلة نسبياً لها علاقة بمتطلبات حركة المرور الحالية، كما لديها سدود نهرية هامة وفواصل وكذلك أسوار أمنية كالمنطقة الخضراء.

إنّ توفير الأمن للمدينة بكاملها يعتبر أمراً مستحيلاً عملياً. فبغداد مدينة هامة جداً للإقتصاد العراقي، ولا يمكن تفتيش كل آلية أو السيطرة على كل نقطة دخول ، ونفس الشيء يُطبّق على حركة المرور الداخلية. فالمدينة يمكنها العمل فقط مع تدفق حركة المرور الثابتة نسبياً بين المناطق السنية، الشيعية والمختلطة.

ولذلك، فإنّ المجتمعات المغلقة (بالبوابات) ستكون الطريقة الوحيدة لضمان أمن حقيقي نسبياً لأجزاء محددة من المدينة، من دون شلها أو إنشاء أنظمة أمنية لا يمكنها العمل، الأمر الذي يسمح ببعض القوة الإقتصادية. فالتركيز على الأمن في أكثر المناطق إضطراباً قد لا يزال يتطلب إشراك قوة بشرية أكبر من تلك التي يستطيع الجيش الأميركي أو القوى الأمنية العراقية نشرها، لكنه أكثر عملانية بكثير من محاولة توفير الأمن للمحيط الخارجي ومن ثم تأمين هيكلية المدينة الداخلية بأكملها.

وعلى كل حال يوجد هناك مشاكل جدية مع مقاربة كهذه. وسوف يستلزم ذلك وقتاً لتحديد ما إذا كانت الولايات المتّحدة والحكومة العراقية بإمكانها التعامل مع:

- حقيقة أنّ المناطق الثلاث الأولى كلها سنية، وهذا بمثابة تحذير بأنّ الإغلاق يحمل في طياته توجه طبيعي لتقسيم المدينة، أكثر، الى فئات طائفية. وكانت **Ulster** والبلقان قد أظهرتا بأنّ مقاربة كهذه يمكن أن تجلب أمناً إضافياً، لكنها أيضاً تستقطب الإنقسامات وتجمدها بين السكان المحليين.
- أن لدى حتى المناطق المغلقة مشاكل أمنية كبرى بالنسبة للدخول المضمون، في حين أنها تثبت، فعلياً، فرضها للأمن. وبالممارسة، فإنّ هذه المناطق يمكنها أيضاً تثبيت عدد كبير من الجيش الأميركي في مكانه، إلا إذا كان بالإمكان الوثوق بالجيش والشرطة العراقيين لجهة توفير الأمن فعلياً بطرق مقبولة وموثوق بها من قِبَل السكان المحليين.
- من السهل جداً بالنسبة لأولئك الذين يقومون بتوفير الأمن أن يصبحوا محتلين، سجانين أو أعداء، إلا إذا نالوا ثقة الأهالي المحليين. ويبدو أنّ الولايات المتّحدة تحاول خلق "شراكة"، بما في ذلك الدعم المتأتي من المسؤولين المحليين و"المراقبين المجاورين". وهذه بالتأكيد هي المقاربة المطلوبة، لكن الولايات المتّحدة لا تستطيع تحمل تثبيت جنودها لفترة طويلة من الوقت في مناطق مجاورة، ولا يجب تثبيت الوحدات القتالية الأفضل في الجيش العراقي هي أيضاً (لتمثل مشاكل عرقية وطائفية)، كما تعتمد الكثير من الأمور على النوعية الملتبسة جداً للشرطة العراقية. إنه ضرب من التخمين قول ذلك في هذه المرحلة، لكن يبدو ، على الأرجح، أن النجاح سيعتمد، وبشدة، على قدرة الولايات المتحدة على إستخدام الأشخاص الأميركيين المزروعين في مراكز الشرطة لخلق قوة شرطة فعالة وموثوق بها بمرور الوقت.
- إنّ عملية الإغلاق تؤدي إلى فصل عناصر الميليشيات المحلية خارجاً، وإنشاء ما يعادل "مناطق ذات صفة خاصة" (**zones**) بالنسبة لعدم التوظيف والخدمات الأساسية. فهناك مسألتان رئيسيتان يجب التعامل معهما. الأولى: المشاركة بإختيار الميليشيات بدلاً من تركهم يذوون ببساطة، أو يصبحوا قوة موازية. ثانياً، إعقاب ذلك بتحسينات في مجالي الأمن التوظيف والخدمات الحكومية وأعمال البنى التحتية. وكما هي الحال مع كل جهود كهذه، فإنّ "الفوز" لا معنى له في النهاية من دون "الإمساك" بالوضع "والبناء".
- إنّ الإغلاق يجب أن يكون بطيئاً وتطورياً، تاركاً قسماً كبيراً من المدينة عرضة للإستهداف لأشهر مقبلة. فالإقتصاد وكل نشاط آخر خارج المناطق المغلقة تبقى عرضة للإستهداف. وفي نفس الوقت، يمكن للمناطق المغلقة أن تصبح ملاجئ لأولئك المتمردين أو قوات الميليشيا التي تعيش بداخلها ومن ثم مهاجمة الأهداف خارجها. فالمشكلة الأمنية ليست، ببساطة، من يدخل الى المنطقة وإنما من هو الذي في الداخل ومن الذي يخرج.
- إنّ الإغلاق يوفر دوماً أمناً نسبياً، وليس كاملاً. فلا يمكن لأحد وقف تهريب المتفجرات بكميات صغيرة،كما أن المهاجمين بإمكانهم القيام بتطوير وسائل إخفاء المتفجرات في آليات أو أفراد. ويمثل القنص والإغتيالات بإستخدام أسلحة صغيرة تحدياً رئيسياً.
- كما أنّ الطرق الرئيسية والمناطق العامة تظل عرضة للإستهداف حتماً. فطرق المرور الرئيسية، المساجد الأساسية، الأسواق الكبرى أو مناطق مراكز الأعمال، الى جانب طرق الدخول الرئيسية، لا يمكن توفير الأمن لها.
- أخيراً، وحتى لو عانت بضع مناطق، وكانت الثقة بهذه المقاربة تتجه نحو الفشل، وإستمرت المدينة بسياسة بالفصل، وكان بالإمكان تثبيت القوات الأميركية بأعداد أكبر بكثير مما يمكن أن تتحمله الولايات المتّحدة إذا كانت تريد أن تمتد الى المدن المحيطة ببغداد، وتحرير الجيش لصالح أجزاء أخرى من العراق، فلا شيئ من هذه القضايا يعني بأن المجهود الحالي لن يكون أكثر نجاحاً بمرور الوقت لجهة توفير الأمن الداخلي لبغداد من المقاربات السابقة. وعلى كل حال، فالمناطق المغلقة عبارة عن تجربة ستستلزم وقتاً لتنفيذها، ولا يزال الوقت مبكراً لتقديم جواب كامل، وقد تفشل التجربة. إذ أنها تعتمد بشدة على التطور والتقدم في فعالية كل من الشرطة العراقية والحكم، كما تعتمد على الدعم المحلي.

وكمعظم الزيادة الحاصلة بعديد الجيش، فإنه من المحتمل أن لا يُحكم على التعقيدات الكاملة وكذلك على فعالية جهود كهذه قبل أوائل العام 2008. وهذا يجعل صبر مجلس النواب (والرئاسة) أمراً شديد الأهمية. إنّ المطالبة بنجاحسريع ما هو إلا وصفة لفشل سريع. فالفكرة يجب إعطاؤها وقت وصبر لرؤية ما الذي بالإمكان القيام به، كما يجب إعطاء القوات الأميركية والعراقية الفرصة لتتعلم من أي فشل مبكر وتتكيف معه.

وفي نفس الوقت، من الواضح أنّ هذه المقاربة العسكرية للمشكلة معتمدة، بما يتعلق بفعاليتها، على حلول وتسوية سياسية ككل نشاط عسكري آخر. فمن جهة، فإنّ مخاطر مقاربة كهذه ستكون أصغر بكثير إذا ما كان العراقيون سينتقلون فعلاً نحو التسوية والمساومة. ومن جهة أخرى، فإنه من غير الواضح إن كان سيكون هناك إعتبار لأي درجة من النجاح من دون تسوية. وعلى خلاف البريطانيين أو القوات الموجودة في البلقان، فإنّ الولايات المتّحدة لا يمكنها البقاء طويلاً بما فيه الكفاية وإنتظار التوترات الناشئة عن مدينة مقسّمة أو التصرف كقوة حفظ سلام للمدى الطويل.

الروليت الروسية والحرب على إيران

(الدوافع الخفية لمستغل حرب إيران المحتملة–ومخاطرها)

بقلم علي فتح الله نجاد؛ غلوبال ريسيرتش؛ 2007/4/21

إنّ الحرب على إيران ستكون كارثية، وهذا بالتأكيد ليس تقديراً بعيد الإحتمال بحسب ما كان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد عبر عنه بـــ 11 نيسان. إلا أنّ وزير دفاع موسكو الأسبق ليس الوحيد في بلده الذي يطرح مسألة حصول ضربة نووية أميركية على إيران، بما أنّ مشهد الحرب قد أصبح حاضراً. إنّ التصريحات المعلنة للمسؤولين القياديين السياسيين والعسكريين الروس، وكذلك الخبراء والمعلقين، خلال الأيام الأخيرة حول الإمكانية العالية لحدوث هجوم أميركي على إيران هي، الى جانب أنها مزعجة لسمع الغربيين، فإنها تعكس بشكل تام مفترق الطرق الحاسم جداً، الذي نحن بصدده حالياً. لكن هل ذلك "الحديث عن الحرب" مصنوع بنيّة نبيلة لمنع عالمنا من أن يشهد كارثة مخيفة ونادرة تقريباً، أم أنّ هناك مصالح حقيقية وملموسة تقف خلف ذلك الحديث؟

إشارة عن التحول الروسي؟

هناك إعتقاد عام بأنّ روسيا وإيران تشكلان حلفاً إستراتيجياً ثابتاً موجه بمعظمه ضد النفوذ الأميركي العالمي. وبرغم عقوبات الأمم المتّحدة على طهران، فقد أصرّت موسكو على الإستمرار بتعاونها مع ذلك البلد، خاصة في المجال النووي المثير جداً للجدل. وكانت إيران قد وقعت في كانون الثاني 1995 عقداً بقيمة 800 مليون دولار مع وزارة الطاقة الذرية الروسية (Min Atom) لإنهاء مفاعلات نووية في محطة بو شهر الإيرانية للطاقة النووية، وذلك تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين أنّ توقيت إنهاء المفاعل كان مدرجاً في تموز 1999، فإنّ عمليات التأخير التي لا حصر لها أدت إلى تثبيت التاريخ النهائي الى نهاية هذه السنة. لكن رغم الإحباط المفهوم من الجانب الإيراني بما يتعلق بهذه المسألة، فإنّ الجهود المبذولة والموجهة للمحافظة على الشراكة الروسية– الإيرانية لم تنقطع.

وفي حين أنّ موسكو كانت القوة العالمية الرئيسية الوحيدة التي أدانت خطف الديبلوماسيين الإيرانيين في وقت سابق من هذه السنة في شمال العراق، فإنها رفعت من لهجتها الحادة عندما إعتبرت أن إحتجاز إيران للجواسيس البريطانيين ومواصلتها لاحقاً أنشطتها بالأبحاث النووية، رغم قرار مجلس الأمن الأخير، هو عمل "إستفزازي". وكان ريا نوفوستي، معلق كبير من وكالة أخبار روسيا، قد توصل إلى إستنتاج يقول فيه بأنّ إيران هي من "يستثير" الحرب. وبعد يومين من ذلك، كان نفس الشخص يمدح بشكل مبالغ فيه أسلوب طهران

الحاذق بإطلاق سراح الجنود البريطانيين، وبذلك منعت هجوماً أميركياً محتملاً في 6 نيسان. وكانت وكالة الأخبار، التي تديرها الدولة، الأولى التي ذكرت الخطر الداهم لهجوم نووي أميركي على إيران هذا الشهر.أما في الأيام الأخيرة، فيبدو أنها تتراجع عن موقفها في الوقت الذي تستشهد فيه بمصادر تقدّر عدم حصول ضربة أميركية ضد إيران. لكن ما الذي نستنتجه من هذا المزيج المتنافر من الرسائل والتقارير التي يتردد صداها من موسكو؟

رهانات روسيا السرية

يشير دليل كبير الى حقيقة تقول بأنه في حال حدوث حرب إيران، فإنّ روسيا، على الأرجح، هي المستفيد الإستراتيجي الوحيد من سيناريو كهذا. وبالطبع، فإنّ إمساك الولايات المتّحدة الحاسم بمركز الطاقة (النفط) العالمية ، هو بقصد توفير هذه المادة بأشد الرافعات الإستراتيجية قوةً لجعل واشنطن قادرة على إطالة زمن تفوقها العالمي. لكن على إفتراض إستمرار حسابات المحافظين الجدد الخاطئة– إن لم يكن غير المحترفة أو البارعة– لنتائج مبادرات سياساتهم الخارجية والإمكانية المتلاشية لبقاء الولايات المتّحدة سيدة وضع لا يمكن التنبؤ به لشرق أوسط يُدمَّر كلياً، فإنّ المستغل لمستنقع دموي كهذا يمكن التفتيش عنه في مكان آخر.

إنّ قوى العالم الكبرى– أي الإتحاد الأوروبي، الهند، الصين واليابان– ليس لديها ما تكسبه من حرب على إيران وإنما الكثير لتخسره، بما أنّ أسعار النفط القياسية دوماً ستقوض إقتصادياتهم المعتمدة على النفط بشدة. إلا أنّ روسيا، وهي دولة هامة ومنتجة للنفط ، لن تكون كارهة للأمر عندما تتحول قضية كهذه الى حقيقة. فكونها مزوداً رئيسياً للطاقة للصين وأوروبا، فإنّ موسكو تقوم بنقل ربع إحتياطي العالم المثبت من الغاز الطبيعي (قبل إيران وقطر)، وستة بالمئة من البترول(إلى هذه البلدان). ولذلك، فإنّ دور روسيا كمزود أساسي، لا مفر منه، للطاقة سيتعزز نتيجة الحرب. وفوق ذلك ستكون موسكو مستفيدة من أسعار السوق العالمية المرتفعة لكل من الغاز والبترول.

وزيادة على ذلك، فإنّ المبيعات الروسية الأخيرة لأنظمة الدفاع العسكري لإيران، تحديداً 29 صاروخ أرض–جو من نوع –TOR M1 بمبلغ، على ما زعم، هو ما بين 700 مليون الى مليار دولار، وكذلك الطوربيدات البحرية من نوع VA–111 (سكوال)، ستجعل طهران قادرة على إيذاء الولايات المتّحدة بشكل مهم عندما تُهاجَم– وهي نتيجة ترغب بها موسكو بقوة، بما أنها تقوم بإحياء طموحاتها كقوة عظمى. كما يمكن لروسيا خلال الحرب أيضاً أن تسرّع صادراتها العسكرية للشرق الأوسط. فالحظر الدولي الأخير للتسلح على إيران بالكاد يمنع الصناعة العسكرية الروسية من الحصول على المكاسب الضخمة لزمن الحرب.

والى جانب هذه الأعمال التجارية المقدرة بمليارات الدولارات، فإن بإمكان موسكو أن تخوض في تأملاتها حول حصولها على حصص هائلة من المكاسب الجيوإستراتيجية. وبحسب ما يمكن التوقع به، فإنّ حرب إيران ستضعف، بشكل هام، البلد المُهاجم (كقوة إقليمية كبرى)، لكن ستضعف المهاجم أيضاً (بصفته قوة عظمى عالمية). أما فراغ القوة الذي سينتج عن ذلك في كل منطقة الشرق الأوسط، فسوف تملأه روسيا بسرور. وبذلك، فإنّ روسيا ستكسب منطقة هامة جداً في لعبة الشطرنج الأوراسية الكبرى المتنازع عليها بشدة، وستستعيد خسائرها الجيوإستراتيجية التي كان عليها أن تكابدها بسبب "دول الجوار المتاخمين لها"– أي آسيا الوسطى– في بداية 9/11 من خلال العسكرة الأميركية الشديدة لدول الإتحاد السوفياتي السابق.

الرولیت الخطرة

لكن كل تلك الأمور لا يعني أنّ روسيا ستكون قادرة على إحتلال مقعد هادئ في حين تحصل على مكاسب إقتصادية وإستراتيجية كبرى من حرب مجهدة وقاسية كهذه. فكونها ستكون حرباً شاملة على ما هو مرجح بشدة، فبالكاد ستكون روسيا قادرة على البقاء، ولوقت طويل، مجرد مراقب لمسرح حرب منفجرة على خاصرتها الجنوبية حيث يمكن أن يتم ربط البلدان المتاخمة لبحر قزوين (أذربيجان وجورجيا

قبل كل شيء) بالحرب بما أنها تأوي قواعد عسكرية أميركية التي يمكن أن تنطلق منها عمليات تنفيذ ضربات، وبذلك فإنّ مسألة الإندماج مع قضايا أمنية إقليمية أخرى في ذلك الجزء الأساسي، جيوإستراتيجياً، من العالم الذي يضم روسيا، أمر لا يمكن إستثناؤه.

وبضوء ذلك، فإنّ مصالح روسيا في منطقة "ترانسكوكازيا" (منطقة تضم جورجيا، أرمينيا، وأذربيجان بين جبال القوقاز وتركيا وإيران) وآسيا الوسطى، يمكن أن تتعرض للخطر بسبب الأعمال العسكرية الأميركية الناشئة من هناك. وهناك إشارات بأنّ حلفاء أميركا سيحصلون على الضوء الأخضر للسعي وراء مصالحهم في المنطقة التي تتعارض، بغالبيتها، مع المصالح الروسية. وعلى واشنطن، الى جانب الناتو، الإمساك بالفرصة المناسبة للتقليل من النفوذ الروسي في تلك المنطقة– وهي ضربة في غاية الأهمية لمكانة روسيا العالمية. وبإختصار، فإنّ تأثيرات عدم الإستقرار الهائلة الناتجة عن حرب إيران، لا يُتوقع أن تقف عند حدود إيران الشمالية. فمع تعرض إيران للهجوم، ستفقد موسكو قوة الوضع القائم المستقر والموثوق به عند خاصرتها الجنوبية.

إنّ النتائج العالمية لحرب إيرانية لن تستثني روسيا. كما انّ روسيا ستخسر، أيضاً، قوة واعدة تتعاون معها بكل الحقول الإقتصادية التي يمكن تبيانها وإدراكها، و التي تتعاون معها أيضاً على تعبيد الطريق أكثر للقضاء على النظام العالمي الأحادي القطب. كما أنّ الخطة الطموحة لإنشاء كارتل للغاز سوف تتضرر– وهي خطة لا يمكن التفكير با من دون مشاركة دول الخليج الفارسي، بما في ذلك إيران، قطر والإمارات العربية المتحدة (التي تعبر عن معارضتها "لخيار عسكري" ضد إيران، مدركة بأنها قد تكون هي أيضاً، مستهدفة).

وفي حين أن من الصحيح أنّ موسكو لا ترغب بإيران نووية، فإنّ إمكانية السيطرة الأميركية الكاملة على تلك المنطقة يُعتبر أكثر خطراً بالنسبة لمصالحها (روسيا) في أوراسيا. ويتمسك مفكر إستراتيجي روسي كبير، هوالجنرال ليونيد إيفاسوف، بالقول: "من الصعب تصور ملاذ هادئ حيث يمكن للمرء أن من القدر المأساوي المقبل". فالنتائج المتسلسلة والبعيدة لحرب إيران لا يمكن إحتسابها، ولذلك فإن لموسكو أسباباً جيدة تدعوها لعدم الإستسلام للحلم الضبابي بأن تخرج كفائز وحيد. ومن الواضح بأن واشنطن ستضع في ذهنها، عن طريق التلويح بشحن حرب نووية على إيران، هدفها الإستراتيجي الكامل لتجنب أي منافسة أو مزاحمة عالمية، مع إلتفاتة خاصة الى روسيا، بالطبع، صاحبة الثقل الأوراسي، ولديها كل الوسائل للقيام بذلك، بما أنّ جيشها راسياً بشكل جيد في أجزاء شديدة الأهمية بالنسبة لموسكو.

وبعد كل شيء، فالأمر لا يزال يتعلق بالإنعكاسات الإستراتيجية لروسيا من حيث الشراكة مع إيران أو البقاء على مسافة منها. أما في الوضع الأخير، مقترناً مع الإعتقاد بأنّ مكاسب الحرب ستتجاوز فرص زمن السلام، فإنّ بإمكان ذلك ، وبشكل حاسم، أن يخفض الحاجز الدولي لجهة شن حرب على إيران.

على كل حال، يبقى هناك أمر واحد مؤكد: "بعد الإنفجار النووي الأول بحد ذاته، سيجد الجنس البشري نفسه في عالم جديد بالكامل، عالم لاإنساني حتماً". (ليونيد إيفاشوف).